

تقرير

بين تركيا وإيران:

إدلب عنوان التحول الروسي

تتوالى التطورات المتعلّقة بسوريا سريعا.

ومعها يتيلور شك جديد من المفاوضات الدائرة حول سيطرة النظام السوري على كامل مناطق الحرب. وبرز الموقف الروسي في كل ذلك متقدما في ظلّ كلام غريب عن تحوله اساسي فيه

هيام القصيفي

منذ أكثر من أسبوع، وعشية انعقاد مؤتمر طهران، والتقارير الغربية التي تصل إلى سياسيين لبنانيين، تتحدث عن تحول روسي مرتقب حيال الوضع السوري. والمقصود ليس انقلابا يقوم به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تجاه النظام السوري بالمعنى الجذري لإطاحته، كما كانت حال مواقف بعض الدول الغربية، بل يتمحور الكلام حول مصالح روسيا في سعيها إلى إحداث التوازن بين حلفائها، في منطقة كثر فيها عناصر التدخل الإقليمي والدولي. ففي الاستعداد الطويل نسبياً لمعركة إدلب، في خضمّ التحذيرات الأميركية والأممية حيالها والتلويح بوقف صارم من روسيا في ظل معركة واسعة النطاق، تصاعدت المواقف عن أهمية هذا الاستحقاق بما سيفرضه من إيقاع جديد على مجريات الحرب السورية وتعزيز سيطرة النظام بالكامل على الأراضي السورية. وفيما كانت التحضيرات تتوالى، عقدت قمة ثلاثية (إيرانية - روسية - تركية) في

طهران، تلتها قمة ثنائية (روسية - تركية) في سوتشي. وبين القمتين، طارت معركة إدلب، وإن كانت التصريحات الرسمية لا تتحدث عن خلافات في وجهات النظر بين القوى الثلاثة حيال مصير إدلب والقوى التي تحارب فيه، إلا أن ثمة تقارير غربية تتحدث عن خبط رفيع بين ما تريده روسيا من إيران وما ترغب فيه من تمتين علاقاتها مع تركيا الخاملة التركية، استنظار إيران لا يرضى انقرة التي تتعامل مع إدلب بالتخططات الموجودة فيها، امتداداً لها ولرؤيتها لسوريا.

في وجهات النظر أكثر من مرة مع لقاء سوتشي معزولاً عن اجندة روسيا تحديداً، في فرض خياراتها، وهي التي سبق أن عرفت خلافات في وجهات النظر أكثر من مرة مع إيران حيال بعض أحداث سوريا وتطوراتها وتدخلها العسكري. ثمة ترجيحات غربية بأن روسيا تفضل الخيار التركي، مع بقاء تحفظات سابقة على حالها، على الإيراني لأسباب تتعلق بإسرائيل وبواشنطن وشبكة مصالح اقتصادية ونقاط النقاء مشتركة بين البلدين، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل في آسيا أيضاً، تتقاطع فيها مصالحهما أكثر مما تقاطع مصالح روسيا وإيران. وثمة قراءات تتحدث عن المصالح التركية في الشرق من روسيا لأسباب تتعلق بالموقف الأميركي من انقرة في ملفا اقتصادية وأمنية عدة، لكن الأكيد أن روسيا تريد مراعاة

كادت معركة إدلب ان تملت الانتصار السوري الإيراني الكاهل، لكت روسيا فرملت هذا الانتصار

كادت إدلب أن تكون الحجر الأخير في رفعة الشطرنج لإعلان الانتصار السوري الإيراني الكامل، لكن روسيا فرملت هذا الانتصار. وستكشف المرحلة المقبلة مزيداً من الأحداث حول مجريات التحول الروسي،



-

إن حصل تحت تأثيرات الضغوط الأميركية والتلويح بتصعيد الموقف ضد روسيا وسوريا وإيران، أو أنه جرى نتيجة حسابات التوضوع الروسي التركي الجديد في ملفات مشتركة. وإذا كان إسقاط الطائرة الروسية أول من أسس قد حوّل الأنظار عن التفاهم الجديد الذي وفر على انقرة تورطاً عسكريا مباشراً، إلا أن مصير هذا التفاهم وتأثيره في وضع مسلحي إدلب وتعامل دمشق معه، سيظل الحدث الأساسي. بانتظار تبلور موقف إيران الحقيقي، وليس الاعلامي من ما بعد سوتشي.

حين تفسد «الديمقراطية»

عامر محسن

«لبنانيا» يجزم أن المجتمع المدني مكوّن ممن هم «خارج الطائفة». حقّاً كيف قرّرت ذلك؟ وممّن استوحى هذا التعريف الفذّ؟ هيغل أم هابرماس؟ وماذا يبقى من المجتمع المدني؟ إن أقتبنا منه من هم «خارج الطائفة» بحسب آخر انتخابات؛ خمسة في المئة من الشعب؟ وهم، بالمناسبة، ليسوا أفضل خمسة بالمئة بأيّ مقياس). هناك من الجهة الأخرى بالطبع، من يعتبر أن الديمقراطية هي «الحكم الاسلامي» أو العكس، بمعنى أنّ التأس لو اختارت ديمقراطياً، فستنصل إلى حكم اسلاميّ. ولو تحقّقت دولة تطبق الإسلام كما يجب، فإننا سنصل إلى «الديمقراطية الحقيقية» التي ننشدها. وهناك أيضاً من يعتبر، مثلي، أن المسألة الديمقراطية هي في مكان آخر تماماً.

من هنا، عودةً إلى العراق، فإنّ استعراض العجز والفسل والمأساة أمرٌ هيّن، ولكن تعلّم الدروس منها هو الشعب والاساس، وهنا تدور المعركة حول الواقع والخيارات وكتابة التاريخ. على سبيل المثال، إقام الاحتلال الأميركي المباشر كانت «الطبيعة الديمقراطية» للنظام العراقي هي من أبرز الحجج التي استخدمها الأميركيون وأوعانهم لتبرير مؤسسة الاحتلال. بأن هناك «عملية سياسية» وحكومة منتخبة، كنت تسمع هذه الكليشيات يومياً. لسنوات، من الإعلام العربي ومثقفيه، وهم يدافعون عن «شرعية» الاحتلال. اليوم، لا أحد يتكلم على هذه «الديمقراطية العراقية» أو يذكرها، بالمعنى ذاته. هناك ألف تفسير في العراق للفشل السياسي (من لوم الشعب إلى لوم «الخارج» إلى لوم الطائفة والأحزاب)، ولكن قلّة ترجع ما يجري إلى طبيعة النظم ذاته. وإلى أنّ هذا الدستور الذي وضعه الحقلّ سعيد انتاج الأزمات إلى الأبد، وإلى ماضي الاحتلال وحاضره (أي التاريخ الحقيقي للبطل ومؤسّساته؛ قلّة تخرح المسؤول الصعب عن شرعيّة النظام من الأساس.

على الأقلّ، فإنّ تجربة العراق يفترض أن نشغفنا من عدد من الأوهام، من الديمقراطية الاجرائية كحلّ سحري إلى فكرة «الأصلاح عبر العزو» إلى الانهيار بحكم «التكنوقراط» بدلاً عن السياسة. كأنّ هناك «لدبلاء» لكيفية إدارة البلد وتحقيق العدل. ومن درس في الخارج ويملك همة «محترفة» هو من يملك مفتاحه (أحمد الجلي «تكنوقراط» وحسين الشهرستاني تكنوقراط، وحيدر العبادي أيضاً تكنوقراط - إلى الهامش، العبادي كتب رسالته في الهندسة في السبعينات في برطانيا عن تقنية مستقبليّة لتشغيل المصاعد، تستغني عن الحبال والكابلات الثقيلة. وقد بدأ تطبيق هذه التقنيات في أيماننا. والمغزى أنّ كان أفضل له، وللعراق، لو أنّه خدم بلاده في اختصاصه ولم يخض غمار السياسة في زمنٍ حرج. فهناك مكان «التكنوقراط».)

الحلّة؟ المواجهة

في العلوم السياسية منذ سنوات، ابتدا العديد من الباحثين باستخدام مقياس «استجابة الدولة لحاجات مواطنيها» (responsiveness) لتقييم اداء الحكم بدلًا من معيار الديمقراطية والتشثيل، الذي من الأصعب تعريفه وتقييمه. على اعتبار أن الدولة الديمقراطية حقًا تستمع، بديهياً، لحاجات الناس وتندفع لتلبيتها. حين تعجز الدول في لبنان والعراق عن جمع القامة أو توفير الكبرياء، فإنّ هذا ليس نتيجة «فشل» أو فساد، بل في الخارج ويملك همة «محترفة» هو من يملك مفتاحه (أحمد الجلي «تكنوقراط» وحسين الشهرستاني تكنوقراط، وحيدر العبادي أيضاً تكنوقراط - إلى الهامش، العبادي كتب رسالته في الهندسة في السبعينات في برطانيا عن تقنية مستقبليّة لتشغيل المصاعد، تستغني عن الحبال والكابلات الثقيلة. وقد بدأ تطبيق هذه التقنيات في أيماننا. والمغزى أنّ كان أفضل له، وللعراق، لو أنّه خدم بلاده في اختصاصه ولم يخض غمار السياسة في زمنٍ حرج. فهناك مكان «التكنوقراط».)

في نظري، ليست وظيفة كلّ ممّا توفير «يدائل» ورسم نظام بديل (لدى الكثير من الخطط، ولكن هذه لا معنى لها، بل يستخدمها من يملك سلطه ويصل إلى الحكم، ويعرضها على شكل «برنامج» أو دعاية انتخابية). ولكن من الطبيعي أن يعي المواطن بأنّ هناك من يستغلّه وينهبه ويضغّع مستقبل أولاده؛ ومن هنا يبدأ النقاش. مبدأ «أعيدوا ما للناس للنّاس» ليس صعباً أو معقّداً، وفي بلو كلبان، حيث يُنهك العمّال والفقراء، كلّ يوم، وتسحب منهم الضرائب بكلّ صوره، حتّى يدفعوا فوائد قروض للبنوك والبنوك والمودعين (وهي قروض ربّهما علينا أناسٌ غير منتخبين، ثم رياض سلامة، جاء به، أيضاً أشخاصٌ غير منتخبين ليشتكّلوا اقتصاد بلدنا على وراهم) فمن الطبيعي أن يرفض اللبنانيون أن يترّفوا؛ إلى الأبد، من أجل تمويل ريع الراسمي وربّات الضابط وقائد عتقده (لدى صديقٍ قديمي وسياري في مواقفه ولكن، كلّما ذكرت قضية الوضع المالي في لبنان، فهو يصرّ بشكل غريب على أنّهُ لن يحصل انهيارٌ مالي، ولا يستخدم حججا منطقية بل كلّامٍ من نمط «يحلّ كل ما لا تعلمون»، ثم تنهّب.

آخر الأمر، أن الموضوع قد يكون شخصياً، فالرجل استاذٌ في الجامعة الوطنية، وهذا يؤمّن له - على خلاف أكثر مواطنيه - راتباً جيّداً وضماناتٍ ومرتبةً اجتماعية. هو أذا يستطيع أن يتخلّل الكثير من الأمور الجزئية، ولكن ليس من بينها سيناريو تنوّف فيه الدولة عن دفع راتبه، أو يصبح الراتب فيه بلا قيمة، ولو استمرّت عبودية الشعب اللبناني. حين تواجه المسألة الأساس (كبنية النظام المالي في لبنان، أو طبيعة النظام في العراق)، وحين تسال الاسئلة الصعبة، يبدأ حقيقة «النقاش الديمقراطي» أنّا نجنب هذه القضايا أو استبدلها بأخرى، والاعتقاد بأن الإصلاح ممكن من دون أن تعيد للناس ما سلب منهم، فهذا يعني التواطؤ مع النّظام القائم، ولو تحت مسمّى «التغيير» ومحاربة الفساد «النزاق الذي تقع فيه الكثير من الحركات الشريفة» هو حين تبرز قبول أشكال من الفساد، أو المشاركة في تمريره حتّى، تمت حجةٌ أنها مستحلال في مكانٍ آخر، وتعمد «التدريج»، وحين «تقتل» الفساد من حوك، أو «درجة» منه، فانت على بعد خطوةٍ من المشاركة فيه. هذا إن لم تكن قد بدأت من غير أن تعلم، ونحن في سياقٍ شرس، يُفسد الأفراد أو يسحقها، ومجتمعات تنقسم بسرعة إلى من يعيش حياةً صعبةً ويلا أسان، لا دولةً ولا عشيرةً، وبين هم «فوق» («وصولاً»، «خلوا إلى النظام»، «نجحوا في السابق للمجوم»، وأصبحوا أثرياً، ومحتلين) وهم يطمسونه لك دوماً بثقةٍ من نجح في نسج مؤامرة، ومن يعرف تماماً كم هو معظوظ ومفضّل (في غيره)، انتهب مخرّجاً إلى الك في بلو كلبان، اليوم، أصبحت أمام طريقتين لصحيح «الجيده» - إن تولد ثرياً وكنت تطمع للأرثاق، والرّاتب المرتفع؛ أمّا أن تصيح «إن دولة»، فتفصل - بشكل ما - على وظيفةٍ رسمية، وبخاصة تلك العليا التي يتنافس عليها الطامحون، أو أن تغدو «عميلاً» لتفقد طريقاً إلى المال الخارجي الذي يصبّ في بلدك، من السياسة إلى الإعلام إلى المنظمات الخابنية، وتعرف مسالكه وتجل نفسك مفيداً لهؤلاء. عدا عن ذلك، لو اعتمدت على «الاقتصاد الوطني» وقوّة عمك، وكنت خارج دولر السلطة والرواتب الأجنبية، فانت سوف سُحق. أيّ نخبٍ ستخرج من هذا السياق، وأي «إصلاح» يمكن أن ترتجبه منه؟ هو يحتاج إلى تغيير من الأساس.

امهال خليل

حوالى الساعة الثامنة من ليل امس، التقى القبض على المفتي الشرعي لكتائب عبد الله عزام في عين الحلوة، لتحاقيقات الأجهزة القضائية اللبنانية تجاه بهاء الدين جبير (29 عاماً)، بينما كان متوجهاً إلى منزل أسرته في حي



المجموعات المتشددة الهمت القيادة الفلسطينية بتسليم جبير للسلطات اللبنانية (الرشيف)

الطيرة في عين الحلوة. ويعد جبير أحد أبرز المهتمين بتنفيذ تفجير السفارة الإيرانية في بيروت في تشرين الثاني من عام 2013؛ إذ أدّت تحقيقات الأجهزة القضائية اللبنانية إلى الاشتباه في أنه كان الوسيط بين أحد انتحاريي التفجير وبين قيادة

الأمنية اللبنانية تسلمه. وأكدت المصادر أن المجموعة كانت تنسق مع استخبارات الجيش اللبناني التي تسلمته بعد القبض عليه إثر نقله مباشرة إلى خارج المخيم. وبرز نجم الشيخ الذي كان يدرس الشريعة بين مسقط رأسه في عين الحلوة وصيدا، ويؤمّ المصلين في مسجد في جبرا، بعد جملة المعلومات عن المحورطين في التفجير الذي قام به الانتحاريان معين ابو ظهر وعدنان المحمد اللذان فجرنا نفسيهما أمام مقر السفارة،

ما أودى بحياة مواطنين لبنانيين وموظفين في السفارة. وحبير ابن محمود جبير القيادي في جبهة التحرير الفلسطينية، تقرب من الجو الإسلامي المتشدد حتى أصبح قيادياً بارزاً في جند الشام ثم في كتائب عبد الله عزام تحت إشراف المطلوب النوراني في المخيم ابو محمد توفيق طه. ومنذ ذلك الحين، لم تف القيادات الفلسطينية بالوعود التي قطعتها للمرجعيات الامنية اللبنانية عند

كتائب عبد الله عزام التي تبنته، وقالت مصادر امنية فلسطينية لـ«الأخبار» إن أشخاصاً ملقّمين كانوا يرددون حركة جبير وانضموا عليه عندما كان يسير بمفرده من دون مرافقة أو سلاح في أحد أزقة الطيرة، حيث تورّأ عن الأنظار منذ انتشار خبر تورطه في التفجير الانتحاري قبل خمس سنوات وطلب السلطات الامنية اللبنانية تسلمه. وأكدت المصادر أن المجموعة كانت تنسق مع استخبارات الجيش اللبناني التي تسلمته بعد القبض عليه إثر نقله مباشرة إلى خارج المخيم. وبرز نجم الشيخ الذي كان يدرس الشريعة بين مسقط رأسه في عين الحلوة وصيدا، ويؤمّ المصلين في مسجد في جبرا، بعد جملة المعلومات عن المحورطين في التفجير الذي قام به الانتحاريان معين ابو ظهر وعدنان المحمد اللذان فجرنا نفسيهما أمام مقر السفارة، ما أودى بحياة مواطنين لبنانيين وموظفين في السفارة. وحبير ابن محمود جبير القيادي في جبهة التحرير الفلسطينية، تقرب من الجو الإسلامي المتشدد حتى أصبح قيادياً بارزاً في جند الشام ثم في كتائب عبد الله عزام تحت إشراف المطلوب النوراني في المخيم ابو محمد توفيق طه. ومنذ ذلك الحين، لم تف القيادات الفلسطينية بالوعود التي قطعتها للمرجعيات الامنية اللبنانية عند

أشبهه القضاء في كون جبير الوسيط بين أحد انتحاريي السفارة الإيرانية وقيادة «عبد الله عزام»

طلبه تسليمه. توقيف جبير اعاد تجميع «جند الشام المسلم» في دقاق. بقايا «جند الشام» و«فتح الإسلام» ومناصرو كتائب عبد الله عزام في مجموعة بلال بدر استقرت في احياء التي تتركز فيها من المنشية إلى الطورأى والطيرة وحطين. مصادر من داخل المخيم أشارت إلى أن تلك المجموعات وجهت رسائل شديدة الحساسية إلى القيادات الفلسطينية في بيروت

اليوم اجتماعاً للفصائل الفلسطينية والقوى الإسلامية لبحث الدعايات الامنية. وكان المخيم قد شهد طوال الأيام الثلاثة الماضية استنفاً هيبم قبل قوات الأمن الوطني الفلسطيني في بيروت التي تتركز فيها من المنشية إلى الصلحى، في حركة فتح في الشارع الفوقاني واحياء لطيطا (حي القليل) والراس الأحمر (حي المشتبه فيه) والطيرة والصحون، استنفاً لمقتضى الامنية في جبهة التحرير الفلسطينية في منطقة صيدا اجتماعاً أكدت فيه ضرورة تسليم القائل للفضاء اللبناني وإعلان اليوم الأربعاء يوم إضراب عام في أرجاء المخيم. علماً بأن وكالة الأونروا عطلت الدراسة أحد عناصر القوة الامنية المشتركة الذي كان قد قتل في وقت سابق. الاستنفاً الفتحاوي قابله «استنفاً